



حين تتنازل المعارضة السورية وتعلن جهزيتها للتفاوض المباشر مع ممثلي النظام من دون اشتراطات مسبقة، وحين تسعى روسيا لفرض خطة جديدة للتسوية السياسية لا تمس أركان الحكم القائم، وتتوسل نتائج اجتماعات الأستانة ومؤتمرات واسع للسوريين بزعم عقده في سوتشي في شباط (فبراير) المقبل، وحين يغض النظر عن استخفاف النظام بمقاييس المفاوضات جنيف، عن استهتاره بالمواعيد الأممية، عن مناكفاته لتمرير اشتراطاته ورفض أي لقاء مباشر مع ممثلي المعارضة، ثم تفنه بتسخير ما يمتلكه من خبرات لتمييع تلك المفاوضات وإفراغها من محتواها، حينئذٍ يمكن تفسير حيرة من يتساءلون، لماذا يرفض النظام السوري ويعرقل تسوية سياسية ترسم على مقاسه وتتضمن استمراره؟!

ربما لا يخطئ من يعتبر المشهد مجرد تبادل أدوار بين النظام السوري والأطراف الداعمة له، فبينما تظهر موسكو بمظهر الحريص على الحل السياسي والمشجعة على تقديم التنازلات، يترك للنظام ومن خلفه إيران مهمة التشدد والتصعيد، والهدف المضمر هو ربح الوقت لتعزيز التقدم العسكري وقضم المزيد من المناطق الخارجية عن السيطرة، بما فيها تلك الخاضعة للتهيئة وخفض التوتر، ما يفسر صمت موسكو، إن لم نقل تواطؤها، تجاه الاختراقات المتكررة للهدن من قبل قوات النظام والميليشيات الإيرانية، ثم تصعيدها معهم، مع اقتراب كل جولة تفاوض، للقصف والحصار والعمليات العسكرية التي اتسعت هذه المرة وشملت أرياف حماه وحمص ودرعا وإدلب والفوطة الشرقية، وفي الطريق يمكن لروسيا توظيف تشدد النظام وإيران، لاستنزاف وتحجيم المعارضة السورية وتطويقها سياسياً وعسكرياً وزيادة عزلتها شعبياً وعالمياً، وأيضاً لانتزاع ما يلزمها من تنازلات من قبل أطراف دولية وإقليمية لا تشغله مأساة السوريين وما يكابدونه بمقدار ما تشغله مواجهة بقايا الإرهاب الإسلامي، بما يمكن موسكو من الالتفاف على بيان جنيف (2012) وقرار مجلس الأمن

وربما يصيب من ينظر إلى المشهد من زاوية مغایرة جزئياً، ويرى مصلحة جدية لقادة الكرمليين في الإسراع بإنجاز تسوية سياسية، ربطاً بزيادة خشيتهم من الغرق في صراع سوري مفتوح على مختلف التدخلات الخارجية، قد يستنزفهم مع الزمن، ويجهض ما حققه قواتهم من نتائج عسكرية، ويفقدون القدرة على التحكم بخيوطه، وربطاً بإدراكيهم صعوبة محاصرة الوجود العسكري الإيراني في سورية وتحقيق مخاطره على حدود إسرائيل، وأيضاً صعوبة تشجيع الدول الغربية والعربية للمشاركة بإعادة الإعمار، إن لم يبادروا لخلق مستوى مرضٍ من الاستقرار والتوازن السياسيين، وأخيراً ربطاً بحاجة داخلية تتعلق بتوظيف دورهم في تخميد الصراع السوري ومعالجته سياسياً، كورقة قوة مع اقتراب موعد الانتخابات.

وبين الاستجابة لرغبات الحليف الروسي وضغوطه لتمرير حل سياسي وبين الميل للاستقواء بالنهج الحربي الإيراني، تتأرجح موقف النظام السوري وتتلون، فالى جانب موافقته الشكلية على التسوية والمحاوضات إرضاً للمنفذ الأكبر، لا يدخل أي جهد، عملياً، لإفشالهما، ولا يضيع فرصة للسير قدماً نحو تحقيق الغلبة والجسم النهائيين، بغيره ما يسميه انتصارات واسعة تحققت على الأرض والدعم غير المحدود من حكومة طهران وحرسها الثوري، اللذين باتا يعتاشان على مناخات الفوضى الأمنية والشحن المذهبي، ويتحسبان جيداً من أن تفضي التوافقات السياسية إلى تعريتهم ومحاصرة ما راكمتا من نفوذ قهري في المشرق العربي.

وأخيراً، ربما لا يجانب الصواب من يربط رفض النظام السوري لأية تسوية سياسية، بالبنية التكوينية لهذا النوع من الأنظمة الذي يخشى السياسية ولا يعرف غير القمع والتنكيل طريقاً لضمان استمراره وسطوته، والقصد أن تغيب الحقل السياسي هو عادة أصلية عند سلطة معجونة بتاريخ طويل من القهر والغلبة، يعززها نهج أنتاجه وفرة من تجاربها القمعية، بأن العمل المجدى لدوام سيطرتها ليس الاستجابة لمطالب الناس ومعالجة مشكلاتهم ونيل ثقتيهم بل الاستمرار في إرهابهم واذلالهم وشن دورهم، وإذا أضيف تحسب بعض رجالاتها من دور أي تسوية سياسية في تقرير ساعة المسائلة والحساب والعقاب، وخاصة أولئك الذين أوغلوا في ارتكاباتهم، وأضيفت أيضاً، حقيقة أن السلطة القائمة هي خير من يعرف أن القطيعة بينها وبين قطاع واسع من المجتمع وصلت إلى نقطة لا رجعة منها جراء ما أباحته من قمع وقتل وتدمير، وتدرك تاليأً، حتى وهي في موقع القوة، أخطار الإجراءات المراقبة للحقل السياسي، حتى الشكلية منها، المتعلقة بصياغة دستور جديد وخوض انتخابات رئيسية وبرلمانية وتشكيل هيئة حكم انتقالى، إن لجهة هتك هيبيتها وسطوتها، وإن لجهة تحريض الخلافات في بطناتها وبين مراكز قوى متابينة المصالح والأهداف تشكلت في آتون الصراع، وإذا أضيف أخيراً ما قد يكشفه المسار السياسي عن دورها ومسؤوليتها في المشاكل الناجمة عن الحرب وتداعياتها، كالتهتك والتردى الاقتصاديين والأوضاع المعيشية المزرية ومعضلات الخراب والأمن والتفكك الوطني والفساد وقضايا اللاجئين والمعتقلين والمغيبيين والمشوهين، يمكن الوقوف عند أهم الأسباب البنوية التي تؤكد عجز السلطة السورية عن خوض معركة سياسية ومدنية مكشوفة، وشدة تحسبها من أن يفضي ذلك لتفكيك بنيتها وسطوتها، وتاليأً عميق دوافع رفضها الامتثال لقواعد الصراع السياسي.

والمشهد المحزن: مفاوضات تراوح في مربعها الأول، ووفد معارض ينادى النظام كي يكون شريكاً له في التفاوض... والمشهد المؤلم: سلطة تدعى الانتصار وتتختر فوق هذا الركام، لا مكان في دنياها للسياسة، أباحت البلاد أمام مختلف أدوات الفتك والتنكيل كي تند حلم الشعب بالحرية والكرامة... والمشهد المؤسف: وسيط أممي يصارح المعارضة اليوم، بأنها لا تمتلك أى سند دولي يشجعها على الذهاب إلى مؤتمر سوتشي، ولكن يعدها شخصياً بأنه سيبقى وفياً لسلاله الأربع ولبيان جنيف وقرارات مجلس الأمن، بينما يهز رأسه عاجزاً ومتهرباً من مفاتحة النظام بمساواة المعتقلين والمفقودين

والمحاصرین والمعذبين!

المصادر:

الحياة